

محظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢٣	٥,١%
العائد منذ بداية العام	٥,١%
٢٠٢٢	٢٧,٦%
٢٠٢١	١٢,٧%
منذ ٥ سنوات	١٤,٤%
منذ التأسيس	١٩٩,٩%

التقرير الربع سنوي
الربع الأول ٢٠٢٣

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوزيع والودائع وفقا للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة اسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في أول يوم عمل مصرفي من كل اسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق اسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر- ٢٠٠٤
سعر الوثيقة ج.م	١٦٨,٣٨ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٧٤,٧٥ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGFISL
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٧٠

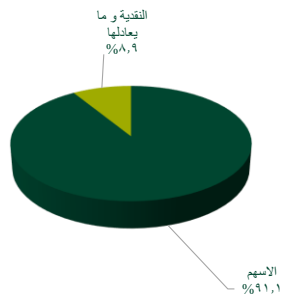
مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

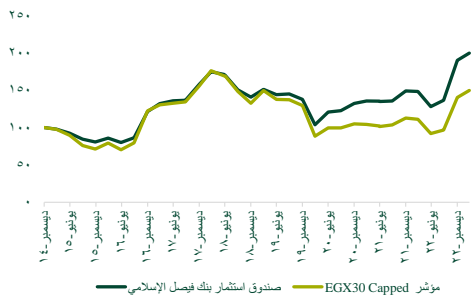
بيانات التواصل

بنك فيصل الإسلامي المصري	
تليفون	١٩٨٥١
فاكس	+٢٠٢-٣٣٧٦١٢٨١
العنوان الإلكتروني	http://www.faisalbank.com.eg

توزيع الأصول



الاداء



تحليل السوق

أسواق المال العالمية

بدأت أسواق المال العالمية عام ٢٠٢٢ بشكل إيجابي حيث ارتفع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية بـ ٩,٤% منذ بداية العام وحتى ٢ فبراير ٢٠٢٣ مدفوعة بشكل أساسي بارتفاعات أن سياسة البنك الفيدرالي التقشفية ستها في ظل بلوغ التضخم ذروته و أن ضعف الطلب يسجل البنك الفيدرالي على التوقف عن رفع أسعار الفائدة وجود احتمالية لبدء سياسة توسعية بحلول نهاية العام.

و لكن تراجع شهية المستثمرين عقب ذلك لسببين: ١) ظهور بيانات عن قوة سوق العمل الأمريكي وانخفاض مستوى التضخم بصورة أقل من المتوقع في يناير ٢٠٢٣ و ٢) التخوف من أزمة مالية عالمية في ظل أزمت البنوك العالمية خاصة بنكي سيليكوم فاللي وكريدي سويس. و قد تقلصت الأسواق بالحدوث و هو ما أدى إلى انخفاض مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية بـ ٧,٤% خلال الفترة من ٢ فبراير ٢٠٢٣ حتى ١٥ مارس ٢٠٢٣ لينخفض العائد منذ بداية العام بـ ١,٤%.

لكن عقب ذلك أظهرت الأسواق العالمية قوة و ارتفع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية بـ ٥,٨% خلال الفترة من ١٥ مارس وحتى نهاية الشهر لينتهي الربع الأول من ٢٠٢٣ مرتفعة بـ ٧,٣%. نعتقد أن قوة السوق كانت منبئة على افتراضية أن تاريخيا عندما ينتهج البنك الفيدرالي الأمريكي سياسة تقشفية لفترة من الزمن تنتهي هذه السياسة بأزمة في قطاع البنوك و هو ما سيؤدي إلى فترة من التباطؤ و الكساد الاقتصادي مما يعني أنه لا يوجد رفع جديد لأسعار الفائدة.

نعتقد أن أزمة قطاع البنوك الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية ستجبر البنوك على تقوية مراكزها المالية و هو ما سيؤدي إلى قيامهم برفع أسعار الفائدة على الودائع من أجل الحفاظ على قاعدة العملاء. و سيؤدي رفع أسعار الفائدة على الشركات إلى عدم التوسع في الاقتراض و هو ما سيؤدي إلى تأجيل الخطط الاستثمارية وهو ما سيحد من نسب النمو و يؤدي إلى ضعف الطلب المحلي و بناء عليه يعتقد المستثمرين أن البنك الفيدرالي لن يقوم برفع الفائدة عن المستوى الحالي ٥,٧٥% - ٥,٥٠% في حين أن نسب التضخم ستتخفف بصورة كبيرة نظرا لتباطؤ الاقتصادي و هو ما قد يجعل البنك الفيدرالي يبدأ سياسة توسعية قبل نهاية ٢٠٢٣.

الأسواق الناشئة

تحرك مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة في نفس اتجاه الأسواق العالمية حيث ارتفع منذ بداية العام وحتى ٢٦ يناير ٢٠٢٣ بـ ١٠,٠% ثم بدأ الانخفاض مع تخوف المستثمرين من تباطؤ الاقتصاد العالمي مما أدى إلى تراجع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة بـ ١٠,٦% خلال الفترة من ٢٦ يناير ٢٠٢٣ حتى ١٦ مارس ٢٠٢٣ لينحول عائد المؤشر لسلب بـ ١,٦%. عقب ذلك ارتفع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة بـ ٥,٢% خلال الفترة من ١٦ مارس وحتى نهاية الشهر لينتهي الربع الأول مرتفعا بـ ٣,٥%.

نعتقد أن مستوى التضخم في الأسواق الناشئة سيبدأ في الانخفاض و هو ما سيؤدي إلى خفض أسعار الفائدة عندما ينهي البنك الاحتياطي الفيدرالي سياسته التقشفية. بالإضافة إلى ذلك تعاقب الاقتصاد الصيني سيؤدي إلى دعم نسب النمو في الأسواق الناشئة و هو ما سيعطي دفعة لأسواق الأسهم خاصة إذا بدأ الدولار الأمريكي في الانخفاض أمام العملات الأخرى.

من الجدير بالذكر أن تقييمات مضاعف الربحية للأسواق الناشئة تراجعت خلال ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ نتيجة قوة الدولار الأمريكي وتأثير ذلك على التضخم في الأسواق الناشئة و هو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة و ضعف الطلب المحلي مما أدى إلى تراجع متوسط أرباح الشركات. يتناول مؤشر MSCI للأسواق الناشئة على مضاعف ربحية يقدر بـ ١٢,٧ مرة و هو أقل بحدود ١٥% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ١٤,٨ مرة. نود الإشارة إلى أنه في ظل السياسة التقشفية المتبعة من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي فمن الطبيعي أن تتداول الأسواق الناشئة بنسب أقل من المتوسط التاريخي و لكن بما أننا في نهاية مرحلة السياسة التقشفية نتوقع أن تعود الأسواق الناشئة التداول على متوسطاتها التاريخية.

سوق الأسهم المصري

تحرك السوق المصري في نفس اتجاه الأسواق العالمية حيث ارتفع مؤشر EFG30 بـ ٧,٠% منذ بداية العام وحتى ٩ فبراير ٢٠٢٣ ثم بدأ في الانخفاض مع تقلب الأسواق العالمية لينخفض بـ ١٣,٤% منذ ٩ فبراير ٢٠٢٣ حتى ٢٢ مارس ٢٠٢٣ لينخفض العائد منذ بداية العام إلى ٤,٥%. عقب ذلك ارتفع مؤشر EFG30 بـ ٧,٦% خلال الفترة من ٢٢ مارس وحتى نهاية الشهر لينتهي الربع الأول مرتفعا بـ ١٢,٥% من الجدير بالذكر أن أداء السوق بالدولار الأمريكي أقل من الأسواق العالمية حيث انخفضت قيمة الجنيه المصري بـ ١٩,٩% خلال الربع الأول من ٢٠٢٣ و هو ما يعني انخفاض قيمة السوق بـ ٩,٠% بالدولار الأمريكي.

من الملاحظ أن أرباح الشركات الرئيسية في السوق المصري ارتفعت بـ ٣٩,٢% في ٢٠٢٢ مدفوعة بنمو فوق المتوقع لقطاع الطاقة و الذي يمثل ٢٤% من مؤشر EFG30 مستفيدا من ارتفاع أسعار جمع السلع بالإضافة إلى قوة الدولار الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك حقق قطاع البنوك و الذي يمثل ٣٠% من مؤشر EFG30 ارتفاعا جيدا مستفيدا من زيادة أسعار الفائدة. نعتقد أن أرباح الشركات ستحقق نمو جيد في ٢٠٢٣ مدفوع بمتوسط سعر صرف أعلى في ظل أن متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي للجنيه المصري كان ١٩,٦٦ جنيه مصري في ٢٠٢٢ في حين أن سعر الصرف الحالي يقدر بـ ٣١,٠٠ جنيه مصري. بالإضافة إلى ذلك قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة بـ ١٠% خلال ٢٠٢٢ و هو ما سيعكس على أرباح القطاع المالي بصورة كبيرة خلال ٢٠٢٣.

من الجدير بالذكر أن مضاعف ربحية السوق قد انخفض خلال ٢٠٢٢ حيث ارتفعت أرباح الشركات بـ ٢٩,٢% في حين أن مؤشر EFG30 ارتفع بـ ٢٢,٢% و هو ما يعكس تخوف المستثمرين من ارتفاع مستوى الدين الخارجي و عجز الميزان التجاري. يتناول السوق المصري حاليا تداول على مضاعف ربحية يقدر بـ ٧,٨ مرة و هو أقل بحدود ٢٧% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ١٠,٧ مرة.

و بناء عليه نعتقد أن تطبيق نظام مصرف مرن و المضي في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي و التوسع في تعظيم دور القطاع الخاص سيؤدي إلى ارتفاع السوق المصري مع الأسواق الناشئة و معاونه التداول على مستوياته التاريخية لكن يجب الوضع في الاعتبار أن العديد من المستثمرين المحليين يتعاملوا حاليا مع السوق على أنه نوع من التحوط منذ تذبذب سعر الصرف و ضعف قيمة الجنيه المصري و هو ما سيدعم السوق في ظل توقعاتنا بنمو الأرباح المستقبلية.